

Distr.: General  
29 January 2025  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

الدورة الثامنة

جنيف، 25-27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

## تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن دورته الثامنة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من 25 إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024



الرجاء إعادة الاستعمال

## المحتويات

## الصفحة

3	.....مقدمة.....	
3	.....الإجراء الذي اتخذته فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.....	أولاً -
3	.....تمويل التنمية: معالجة تكلفة تمويل التنمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.....	ألف -
5	.....الإجراءات الأخرى التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.....	باء -
5	.....موجز الرئيس.....	ثانياً -
5	.....الجلسة العامة الافتتاحية.....	ألف -
8	.....تمويل التنمية: معالجة تكلفة تمويل التنمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.....	باء -
17	.....المسائل التنظيمية.....	ثالثاً -
17	.....انتخاب أعضاء المكتب.....	ألف -
17	.....إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.....	باء -
17	.....اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن أعمال دورته الثامنة.....	جيم -
18	.....الحضور.....	المرفق

## مقدمة

عُقدت الدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية في قصر الأمم  
بجنيف في الفترة من 25 إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

### أولاً - الإجراء الذي اتخذته فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية ألف - تمويل التنمية: معالجة تكلفة تمويل التنمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

التوصيات المتفق عليها في مجال السياسة العامة

إن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية،

إنه يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة  
عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،

وإنه يشير إلى قرار الجمعية العامة 1/70، "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،  
المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، وقرارات المتابعة ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة،

وإنه يشير إلى الفقرة 100(ص) من مافيكيانو نيروبي (TD/519/Add.2)، التي تدعو إلى  
إنشاء فريق خبراء حكومي دولي معني بتمويل التنمية، ويشير كذلك إلى الفقرة 122 من عهد بريدجتاون  
(TD/541/Add.2)، التي تنص على أن الأعمال التي تتجزأ أفرقة الخبراء الحكومية الدولية في  
الأونكتاد تشكل عناصر هامة في إطار الآلية الحكومية الدولية،

وإنه يلاحظ التحديات الداخلية والخارجية التي تعترض البلدان النامية في زيادة تعبئة  
الموارد المحلية،

وإنه يعترف بالمساهمات الخطية والشفوية المقدمة من المشاركين والتي أثرت المناقشة خلال  
دورته الثامنة،

1- يلاحظ مع القلق ارتفاع تكلفة تمويل التنمية بالنسبة للبلدان النامية، ويشدد على  
الحاجة إلى معالجة التحديات الوطنية والدولية والتكاملية المترابطة التي تسهم في هذه التكاليف؛

2- يشجع على اتخاذ إجراءات أكثر إلحاحاً وطموحاً لضمان أن يصبح الهيكل المالي  
الدولي أكثر كفاءة وأكثر إنصافاً، وملائماً لعالم اليوم ومستجيباً للتحديات التي تواجهها البلدان النامية في  
تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

3- يرحب بالسياسات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية التي يمكن أن تسهم في  
معالجة ارتفاع تكلفة تمويل التنمية، بما في ذلك الإقراض بالعملة المحلية، وأدوات ووسائل التمويل  
المستدام بالعملة المحلية، والضمانات، ومبادرات تقاسم المخاطر، وتنمية أسواق رأس المال المحلية؛

4- يؤكد من جديد على أن المصارف الإنمائية العامة تؤدي دوراً حيوياً في توفير رأس  
المال الميسور وتسريع وتيرة الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة، حيث يمكنها تقديم المنح والتمويل  
الميسر الطويل الأجل والتمويل غير الميسر بأسعار أقل من أسعار السوق، كما تؤدي دوراً حيوياً في  
تعزيز تعبئة الموارد المحلية ورأس المال الخاص؛

5- يرحب بتزايد عدد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف التي تقدم تقارير عن تنفيذ إطار كفاية رأس المال لمجموعة العشرين، ويلاحظ إمكانية أن يتيح الإطار مجالاً إضافياً للإقراض على مدى العقد المقبل، ويدعو إلى بذل الجهود لتعزيز عمل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف للقيام على نحو أفضل وأكبر وأكثر فعالية بتقديم منح وقروض ميسرة وقروض طويلة الأجل ميسورة التكلفة، ويدعو البلدان القادرة على إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة طوعاً من خلال هذه المصارف إلى العمل على القيام بذلك، في ظل احترام الأطر القانونية ذات الصلة والحفاظ على طابع الأصول الاحتياطية لحقوق السحب الخاصة؛

6- يسلم بدور حقوق السحب الخاصة في تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية في عالم معرض للصددمات النظمية، وبمساهمتها المحتملة في زيادة الاستقرار المالي العالمي؛

7- يرحب باعتماد قرار الجمعية العامة 322/78 المؤرخ 13 آب/أغسطس 2024 بشأن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، ويدعو إلى تنفيذ ولايته تنفيذاً كاملاً وفعالاً؛

8- يؤكد على دور الأدوات المالية وغيرها من الأدوات المبتكرة، من قبيل أدوات الدين الممكن تحمله، ومقايضة الدين بالتنمية ومقايضة الدين بتدابير التكيف مع المناخ، حيثما كان ذلك ملائماً وعلى أساس متقن عليه وشفاف وعلى أساس كل حالة على حدة، وبنود الديون المراعية للقدرة على تحمل تغير المناخ، والضمانات والإعانات، في التصدي لارتفاع تكلفة التمويل في البلدان النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأمن الغذائي والتحول الأخضر والرقمي؛

9- يشيد بالأدوات المبتكرة، بما في ذلك آليات وحوافز التمويل المختلط، واستخدام الضمانات لتغطية جزء من المخاطر التي لا يكون القطاع الخاص مستعداً لتحملها، ومبادرات التمويل الأخضر (مثل السندات الخضراء)؛

10- يعيد التأكيد على أن السياسات العامة وتعبئة الموارد الوطنية واستخدامها بصورة فعالة، استناداً إلى مبدأ التملك الوطني لزام المبادرة، تعد أموراً أساسية في المساعي المشتركة نحو تحقيق التنمية المستدامة؛

11- يحث البلدان المتقدمة النمو على زيادة التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية والوفاء بها وفاء كاملاً، بما في ذلك التزام العديد من البلدان المتقدمة النمو ببلوغ الهدف المتمثل في تخصيص نسبة 0,7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، وتخصيص نسبة تتراوح بين 0,15 و0,20 في المائة لأقل البلدان نمواً؛

12- يسلم بأهمية أن تحرص وكالات تقدير الجدارة الائتمانية على أن تكون تصنيفاتها موضوعية ومستقلة ومستندة إلى معلومات دقيقة وأساليب تحليلية سليمة، بما في ذلك من خلال مراعاة المؤشرات الإنمائية والاجتماعية والبيئية وأثار الصدمات الخارجية في تصنيفاتها، ويشجع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية على مواصلة حوارها؛

13- يشدد على أهمية شفافية البيانات ونظم إدارة الديون، ويلاحظ قيمة المساعدة التقنية للبلدان النامية في تحقيق هذه الغاية؛

14- يدعو أمانة الأونكتاد إلى أن تستكشف مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والرئيسيين المشاركين اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية إمكانية تنظيم جلسة إحاطة مشتركة في جنيف بشأن عملية المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية للدول الأعضاء والمنظمات الدولية التي تتخذ من جنيف مقراً لها؛

15- يُشير إلى الطلب الذي وجهته الجمعية العامة إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية لكي يقدم نتائج أعماله كمساهمة منتظمة في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية (قرار الجمعية العامة 204/72 الفقرة 27)، وفقاً لاختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي.

الجلسة العامة الختامية

27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

## باء - الإجراءات الأخرى التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

تمويل التنمية: معالجة تكلفة تمويل التنمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

1- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، مجموعة من التوصيات المتفق عليها في مجال السياسة العامة (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، أعلاه).

جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

2- قرر فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 أيضاً، أنه لما كان ضيق الوقت لا يسمح بالنظر في موضوع من المواضيع وفي الأسئلة الإرشادية لدورته المقبلة، فإن أمانة الأونكتاد ستعمم موضوعاً مقترحاً والأسئلة الإرشادية المقترحة. وشجّع المنسقون الإقليميون والدول الأعضاء على إجراء مشاورات بشأنها، بغية التوصل إلى اتفاق غير رسمي. ثم سيُقدّم الموضوع مع الأسئلة الإرشادية إلى مجلس التجارة والتنمية قصد الموافقة، مشفوعاً بجدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة، الذي سيتضمن الموضوع المتفق عليه.

## ثانياً - موجز الرئيس

3- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية جلسة عامة افتتاحية، أعقبها مناقشات مهيكلة للأسئلة الإرشادية الأربعة المتعلقة بمجالات بالغة الأهمية تتصل بالموضوع.

## ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

ملاحظات افتتاحية

4- قالت رئيسة الجلسة، في ملاحظاتها الافتتاحية، إن الأزمات المتتالية والمتداخلة القائمة منذ جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أي أزمة المناخ المتفاقمة، وأزمة غلاء المعيشة، وتصاعد التوترات والنزاعات الجيوسياسية، قد قوضت اتجاهات النمو العالمية. وقد أكد تقرير التجارة والتنمية لعام 2024 الصادر عن الأونكتاد وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2024 أن الناتج العالمي سيستقر على الأرجح عند معدلات أقل من تلك التي سُجلت قبل الجائحة، على الرغم من مضي عامين من التشدد النقدي القوي للسيطرة على التضخم.

5- وكانت الحالة الراهنة أكثر حدة بكثير مما كان عليه قبل الجائحة. فقد استنزفت خدمة الدين الخارجي والعام الموارد وصرفتها بعيداً عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتطلعات اتفاق باريس.

واستناداً إلى أحدث تقرير مقدم إلى الجمعية العامة عن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أنفق حوالي 21 في المائة من إيرادات الصادرات على خدمة الدين الخارجي، وخُصِّصت 16 في المائة من الإيرادات الحكومية لخدمة الدين الخارجي العام والمضمون من القطاع العام في عام 2023. وفي المتوسط، كانت أقل البلدان نمواً تتفق 25 في المائة من إيرادات الصادرات على خدمة الدين الخارجي، وكانت الدول الجزرية الصغيرة النامية تتفق 20 في المائة من إيرادات الصادرات، بينما كان متوسط مستوى الإنفاق على خدمة الدين في البلدان النامية (باستثناء الصين) 15 في المائة. وبالتالي، فإن المشكلة لا تتعلق بمستوى الدين مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي بقدر ما تتعلق بتكاليف خدمة هذا الدين.

6- وعلاوة على ذلك، اتسعت الفجوة التمويلية التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واستناداً إلى تقديرات الأونكتاد، بلغت الفجوة 4 تريليونات دولار سنوياً، اعتباراً من عام 2023، أي أكثر بنحو 60 في المائة مما قُدر لدى اعتماد خطة عام 2030 بما قدره 2,5 تريليون دولار.

7- ومن ثم فإن موضوع الدورة الحالية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية جاء في أوانه بشكل خاص. ولا يتمثل التحدي الراهن في سد فجوة التمويل الإنمائي فحسب، بل يتمثل في سدها بمصادر تمويل ميسرة ومضادة للدورات الاقتصادية ومنخفضة التكلفة. وعلى الرغم من أن خطة عمل أديس أبابا دعت إلى تمويل التنمية بتكلفة معقولة، فإن عملية متابعة تمويل التنمية ركزت على حجم الموارد المطلوبة لتحقيق الأهداف أكثر مما ركزت على شروط (التكلفة والاستحقاق) توفير تلك الموارد.

8- وسينكب المشاركون في الجلسة على دراسة دوافع ارتفاع تكلفة تمويل التنمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وعلى تناول السياسات والمبادرات والأدوات اللازمة لمعالجة هذه الحالة.

9- وأخيراً، كانت الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية تسير على قدم وساق. ومن المقرر عقد الدورة الثانية للجنة التحضيرية في الفترة من 3 إلى 6 كانون الأول/ديسمبر 2024 في نيويورك. ولئن كانت كل دورة من دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية إسهاماً في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، فإن الدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي ستقدم أيضاً إسهامات للمؤتمر الدولي الرابع الذي سيعقد في الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 3 تموز/يوليه 2025 في إشبيلية بإسبانيا.

10- وشدد الأمين العام للأونكتاد على البيئة الدولية الصعبة التي يطبعها انخفاض النمو وارتفاع الديون وتجزؤ التجارة وضعف الاستثمار. ولذلك كانت المناقشة في الدورة مسألة ملحة في أوقات يطبعها الاستعجال.

11- وكانت ثمة خلفية أخرى تتمثل في برنامج عمل أديس أبابا، وهو إطار عمل دعا إلى إيجاد حلول مبتكرة في العديد من المجالات ذات الأولوية، بدءاً بتعبئة الموارد المحلية ومروراً بالإصلاحات النظامية في النظام المالي العالمي، في حين مهد عمل اللجنة التحضيرية لأعمال المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في إشبيلية في عام 2025. وجاءت الدورة الحالية في أعقاب الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقودة في باكو، حيث اتفق على هدف كمي جماعي جديد بشأن التمويل المناخي بقيمة 300 بليون دولار سنوياً، كما اتفق على معايير تشغيل آلية انتمان جديدة للأمم المتحدة أنشأتها الفقرة 4 من المادة 6 من اتفاق باريس.

12- وأثرت تكلفة التمويل على جميع أجزاء البيئة الدولية. فارتفاع تكلفة التمويل مشكلة هيكلية في تمويل التنمية، وليس مجرد عارض من أعراضها، بل يعد أيضاً مساهماً كبيراً في التحديات القائمة.

13- وباعتباره أحد الأعراض، زعم البعض أن تكاليف رأس المال مرتفعة في البلدان النامية، لأن المخاطرة في بعض البلدان أشد من غيرها. وقد تكون بعض المخاطر ناتجة عن عدم الاستقرار السياسي والاعتماد على السلع الأساسية وضعف المؤسسات، ولكن، في الوقت الحالي، قد يصدر الجزء الأكبر من المخاطر من الخارج.

14- وليس كل البلدان مؤمنة بنفس القدر ضد الصدمات من قبيل الأوبئة وتغير المناخ والحروب. فالبلدان التي المفتقرة إلى فرص الوصول إلى العملات الأجنبية، والمقيدة بشروط تمويل صندوق النقد الدولي والمتقلبة بالديون الناجمة عن الصدمات السابقة، ستتصدى بشكل مختلف للصدمة نفسها. ومع أخذ تغير المناخ في الحسبان، يمكن مثلاً أن يضرب الإعصار نفسه ميامي (الولايات المتحدة الأمريكية) وهايتي، ولكن الدمار سيختلف اختلافاً كبيراً. وبالإضافة إلى اختلاف تصورات المخاطر، فإن ارتفاع تكاليف رأس المال في البلدان النامية يعكس أيضاً هيكلها مالياً دولياً لا يعامل جميع البلدان على قدم المساواة، ولا توجد فيه شبكة أمان عالمية.

15- ويساهم ارتفاع تكاليف التمويل في عرقلة النمو الاقتصادي، مما يحد من هامش تصرف البلدان النامية في المجال المالي ويعيق قدرتها على الاستثمار البالغ الأهمية في البنية التحتية والبرامج الاجتماعية والعمل المناخي.

16- وقد يضطر بلد نام يواجه ارتفاع تكاليف الاقتراض إلى تحويل الموارد من الخدمات الأساسية إلى خدمة الديون. وهذا ما يؤدي إلى إحداث حلقة مفرغة، يفضي فيها الاستثمار المحدود إلى تباطؤ النمو، مما يؤدي إلى تفاقم القيود المالية وزيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي. ومن المثير للقلق بصفة خاصة أن ما لا يقل عن 3,3 بلايين شخص يعيشون في بلدان تتفق على خدمة الدين أكثر مما تتفقه على الصحة أو التعليم. وقد بيّن الأونكتاد في وثيقته المعنونة "عالم من الديون 2024" كيف أن نمو الديون مرتبط بالجائحة حيث لم تستطع البلدان التي لا تملك عملات احتياطية استخدام تخفيف القيود الكمية واضطرت إلى الاقتراض لحماية سكانها. فمنذ الجائحة، نمت الديون نمواً تصاعدياً بسبب الاقتراض اللازم أثناء الجائحة وارتفاع أسعار الفائدة في المصارف الاحتياطية، مما جعل عبء الديون أثقل على البلدان بسبب تكلفة خدمة الديون. وعلاوة على ذلك، كانت رؤوس الأموال تغادر البلدان النامية في هروب إلى بر الأمان. وأضررت هذه الحالة بالبلدان لأن معظم الديون، لا سيما الديون الخارجية، بل وحتى جزء من الديون الداخلية، كانت مقومة بالعملات الخارجية. بل صغّب أحياناً التقريب بين الديون الداخلية والديون الخارجية، إذ قُومت الديون الداخلية بالعملات الخارجية أيضاً.

17- وأدى ارتفاع تكلفة التمويل إلى تفاقم الفوارق القائمة. وغالباً ما واجهت أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أعلى تكاليف اقتراض على الإطلاق. واستناداً إلى منشور "عالم من الديون 2024"، واجهت أفريقيا تكاليف تمويل تفوق ضعفين إلى 4 أضعاف متوسط تكاليف التمويل في الولايات المتحدة، وتفوق 6 إلى 12 ضعفاً متوسط تكاليف التمويل في ألمانيا.

18- والمفارقة في التنمية هي أن أولئك الأبعد عن مواكبة الركب هم الأقل قدرة على اللحاق به. فالأمر يتعلق بالعدالة والإنصاف، بل ويتعلق أيضاً بالاقتصاد. وينبغي تصميم أدوات تعالج التباينات العالمية بدلاً من الإبقاء عليها.

19- وتمحورت الجلسة الثامنة حول أربعة أسئلة إرشادية تطرقت إلى مجالات بالغة الأهمية في تحقيق التمويل الميسور التكلفة.

20- أولاً، سيعالج دور أسواق الصرف وعملات الاحتياطيات الأجنبية في زيادة تكاليف رأس المال. ونظراً لأن معظم الاقتصادات النامية لا تصدر عملات دولية، فإن الاحتفاظ باحتياطيات كبيرة من

العملات الأجنبية استراتيجية مكلفة تحوّل الأموال من الاستثمارات المحلية البالغة الأهمية. وهذا ما يؤدي إلى تدفقات سالبة، حيث تتوجه التدفقات من الجنوب إلى الشمال بدلاً من أن تتوجه إلى البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها.

21- ثانياً، سيتم النظر في أدوات محددة ومبتكرة من شأنها أن تخفض تكاليف التمويل، لا سيما في قطاعات الأمن الغذائي والانتقال الطاقوي والبنية التحتية الرقمية. ومن الأمثلة على ذلك مبادلة الدين بالتنمية والتمويل المختلط. ويمكن أن يدعم العمل الجماعي خفض تكاليف رأس المال.

22- ويتمثل المحور الثالث في دور المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل الميسر والطويل الأجل وإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة.

23- وأخيراً، سيتم تناول أثر التصنيفات الائتمانية السيادية على تكلفة الاقتراض. فبالنسبة للبلدان النامية، غالباً ما تشكل تلك التصنيفات الفارق بين الوصول إلى رؤوس الأموال والاستبعاد من الأسواق المالية. ومن شأن فهم ديناميات ومحددات التصنيفات أن يسمح بتحديد استراتيجيات لتحسين الوصول إلى التمويل المنخفض التكلفة. كما ينبغي النظر في كيفية الدعوة إلى نظم تصنيف تعكس بشكل عادل الظروف الاقتصادية للبلدان النامية وجهودها من أجل التنمية المستدامة.

24- وفي الختام، شدّدت على أنه خلف مصطلحات الاقتصاد الكلي والمناقشات المتعلقة بالسياسة العامة يكمن عيش رجال ونساء وأطفال يتأثر بشدة بارتفاع تكلفة التمويل. وتترجم هذه التكلفة إلى فرص ضائعة وسبل عيش متناقصة وإمكانات فائتة. فالجهود الداخلية التي يتعين على البلدان النامية أن تبذلها لتعبئة الموارد المحلية وإنشاء المؤسسات وإقرار الشفافية يلزم أن يقابلها هيكل دولي يسمح لها بتخفيض تكلفة رأس المال وتحسين شروط الاقتراض.

## باء - تمويل التنمية: معالجة تكلفة تمويل التنمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

(البند 3 من جدول الأعمال)

25- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عرض المتكلمون الرئيسيون التالون آراءهم بشأن هذا الموضوع: وزير المالية في مصر؛ ووزير الاقتصاد والتجارة والصناعة في إسبانيا؛ ووكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. وعرض ممثل عن أمانة الأونكتاد وثيقة المعلومات الأساسية للدورة (TD/B/EFD/8/2).

26- وأدلى المتكلمون التالي ذكرهم ببيانات: ممثل كمبوديا، باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وممثل بنغلاديش، باسم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل النيجر، باسم مجموعة الدول الأفريقية؛ وممثل اليابان، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (جسكانز)؛ وممثل نيبال، متحدثاً باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثل الجمهورية الدومينيكية، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة؛ وممثل دولة فلسطين؛ وممثل إندونيسيا؛ وممثل البرازيل؛ وممثل لبنان؛ وممثل الاتحاد الروسي؛ وممثل زيمبابوي؛ وممثل جمهورية إيران الإسلامية؛ وممثل كينيا؛ وممثل ترينيداد وتوباغو؛ وممثل جزر البهاما؛ وممثل الجمهورية العربية السورية؛ وممثل ناميبيا؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

27- وقد أكد المتكلمون الرئيسيون الأربعة على أن تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يحدق به الخطر لأن العبء المالي في البلدان النامية الناتج عن الأزمات المتتالية في السنوات الخمس الماضية



قد ترك العديد من البلدان النامية دون أي هامش تصرف في المجال المالي لمتابعة البرامج الاجتماعية. وتفاقم ارتفاع تكلفة خدمة الديون بسبب التشدد النقدي في البلدان المتقدمة النمو، مما جعل خدمة الديون في 25 بلداً تبلغ تفوق 20 في المائة من إيراداتها الحكومية. وقد تفاقم نقص الأموال الكافية لمشروعات التنمية بسبب الحاجة إلى جمع أموال إضافية للتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره في الوقت الذي تزايد فيه تواتر وشدة الصدمات المناخية بمرور الوقت. وأفاد المتكلمون الرئيسيون وبعض المجموعات الإقليمية والمندوبون بأن حلقة مفرغة قد نشأت، حيث أدت زيادة الاحتياجات الاستثمارية المتعلقة بالمناخ إلى حيازة ديون مكلفة، مما أدى إلى تفاقم القدرة على تحمل الديون والحد من الاستثمارات الإضافية.

28- واتفقت عدة مجموعات إقليمية مع المتكلمين الرئيسيين على أن المجتمع الدولي بحاجة إلى إقرار مجموعة من السياسات القابلة للتنفيذ في المؤتمر الرابع لتمويل التنمية الذي سيعقد في عام 2025 في إسبانيا، وأنه ينبغي استغلال الأشهر السبعة التالية في إجراء نقاش شامل بشأن مختلف الأدوات والخيارات السياساتية التي من شأنها تعزيز الفرص المالية المتاحة للبلدان النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

29- واتفق المتكلمون الرئيسيون ومجموعة إقليمية وأحد المندوبين على ضرورة تحسين فرص الحصول على التمويل الميسر وعلى ضرورة وفاء البلدان المانحة بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. وأقر المتكلمون الرئيسيون ومندوب آخر بأن البلدان النامية بحاجة إلى زيادة الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد المحلية والحد من التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة. وذكر المتكلمون الرئيسيون كذلك أن الجهود المبذولة لتحسين إدارة الديون ينبغي أن تستمر هي أيضاً. وشدد المتكلمون ومجموعة إقليمية أخرى ومندوب آخر على ضرورة قيام المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بزيادة تمويلها للبلدان النامية واستخدام الضمانات لخفض تكاليف اقتراض المدينين وإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة، وكذلك زيادة الإقراض بالعملة المحلية لخفض مخاطر محفظة الديون.

30- وارتأى المتكلمون الرئيسيون ضرورة التوسع في استخدام التمويل المبتكر لإفساح هامش تصرف إضافي في المجال المالي في البلدان النامية. وأشارت بعض المجموعات الإقليمية والمندوبين إلى أن من الأدوات التي قد تكون مناسبة لتحقيق هذا الهدف إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل المختلط ومبادلة الديون بجميع طرائقها. وقد قدم أحد المتكلمين الرئيسيين مثلاً على تحويل الدين إلى مشاركة رأسمالية تم تنفيذها في مصر. وشددت مجموعة إقليمية أخرى ومندوب آخر والمتكلمون الرئيسيون على أن البلدان النامية بحاجة إلى زيادة المساعدة التقنية من المجتمع الدولي لمساعدتها على التعامل مع المشهد المالي الدولي المتزايد التعقيد.

31- وشددت بعض المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين على أن النظام الحالي الذي تستند إليه العملات في استخدام حقوق السحب الخاصة ساهم في زيادة مخاطر العملة بالنسبة للمقترضين، وأنه يلزم بشكل أعم استخدام حقوق السحب الخاصة استخداماً أفضل. وقالت إحدى المجموعات الإقليمية وعدة وفود إن إعادة تصميم استخدام حقوق السحب الخاصة مرتبط بضرورة مراجعة وإصلاح شاملين للهيكل المالي الدولي، الذي ينبغي أن يكون أكثر ملاءمة لدعم التنمية الاجتماعية في البلدان النامية. وقالت عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين إن ثمة حاجة إلى مزيد من الشفافية في عمل وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، لا سيما في مجال المنهجيات المستخدمة في تحديد تصنيفات البلدان.

32- ورأت إحدى المجموعات الإقليمية أنه أحرز تقدم في زيادة التمويل الأخضر من خلال أدوات من قبيل الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة والمبادرة العالمية للسندات الخضراء، في حين قالت مجموعة إقليمية أخرى وأحد المندوبين إن ثمة حاجة إلى بذل جهود إضافية لتلبية احتياجات البلدان النامية إلى تغطية نفقات التكيف والتخفيف، وأن تلك الأموال يلزم أن تكون إضافية إلى جانب الالتزامات القائمة من قبل لأغراض التنمية من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية. ورحب بعض المندوبين بتطوير مؤشر

الضعف المتعدد الأبعاد ودعوا إلى استخدامه على نطاق أوسع. وأفادت إحدى المجموعات الإقليمية وبعض الوفود ومجموعة من البلدان بأن ثمة حاجة إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن تأثير التدابير القسرية الانفرادية والعقوبات الاقتصادية وأثرها على التنمية الاقتصادية.

### السياسات الوطنية والإقليمية والدولية التي يمكن أن تسهم في معالجة ارتفاع تكلفة تمويل التنمية

33- أدار المناقشة فريق حلقة نقاش من خمسة أعضاء يتألف من: الممثل الدائم للبعثة الدائمة لفرنسا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية الأخرى في سويسرا؛ والمدير التنفيذي والممثل القطري لأمريكا اللاتينية في البنك الدولي؛ وأستاذ الاقتصاد العالمي في كلية إدارة الأعمال بجامعة لينز، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ والمدير التنفيذي للشركة الاستشارية الدولية لتمويل التنمية؛ وكبير الاقتصاديين في أفريقيا والمدير الإداري لسيتي غروب.

34- واقترح المشاركون في حلقة النقاش تدخلات من شأنها أن تساعد في معالجة ارتفاع تكلفة تمويل التنمية من خلال سياسات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وشددوا على ضرورة الملحة لتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ وزيادة حجمه بما يتماشى مع غاية بلوغ 1,3 تريليون دولار سنوياً. ويلزم توسيع وتعميق سوق الكربون بطريقة موثوق بها مالياً وصناعياً، كما يلزم إشراك المزيد من كبار مُصدري انبعاثات الكربون في هذه العملية.

35- واتفق العديد من المشاركين في حلقة النقاش على أهمية إصلاح المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لضمان قدرتها على زيادة الإقراض. وقال هؤلاء وبعض الوفود إنه من المهم أيضاً توسيع نطاق إقراض البلدان المتوسطة الدخل، لا سيما فيما يتعلق بالتمويل المناخي. وأشار المشاركون في حلقة النقاش كذلك إلى أن الإصدار المستمر لحقوق السحب الخاصة وإعادة توجيهها يؤدي دوراً هاماً في تزويد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف برأس المال اللازم لتوسيع عمليات الإقراض لديها. كما أشاروا إلى تنفيذ توصيات إطار عمل كفاية رأس المال لمجموعة العشرين، التي حررت 170 بليون دولار إضافية من رأس المال القابل للإقراض حتى حزيران/يونيه 2024، والتي تم استكمالها باعتماد المزيد من التدابير، بما في ذلك إصلاحات البنك الدولي-البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واستخدام رأس المال المختلط، وتدابير تحسين الميزانية العمومية للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وأشار أحد المشاركين في حلقة النقاش إلى أن هذه التدابير في مجملها يمكن أن توسع نطاق إقراض المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ليصل إلى نصف تريليون دولار دون أي رأس مال إضافي من المساهمين. غير أن ثمة تكاليف ومعاوضات مرتبطة بالتدابير يلزم أخذها في الاعتبار. وحذر مشارك آخر من أن إجمالي إقراض المصارف الإنمائي المتعدد الأطراف يشكل حالياً أقل من 2 في المائة من اقتراض بلدان مجموعة الـ 77؛ وبالتالي، حتى الزيادة الكبيرة في حجم التمويل لن تكون كافية بمفردها لسد فجوة التمويل. كما أن تكلفة معظم الإقراض عالية نسبياً، على الرغم من استخدام الضمانات.

36- وأشار مشارك آخر إلى أن التبعية لسعر الصرف مصدر رئيسي للهشاشة المالية، وأن الإقراض بالعملة المحلية ينطوي على مخاطر ائتمانية أقل وفوائد عديدة. وللحد من هذه التبعية، لا بد للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من إدخال الإقراض بالعملة المحلية ضمن ولايتها، كما تلزم زيادة وتعزيز الوسائل المتاحة للتحوط من تحركات أسعار الصرف، وتعزيز عمليات العملة المحلية في الداخل. ومن المهم أيضاً معالجة التكلفة العالية للتحوط بشكل مباشر، ربما من خلال آليات ضمان تستخدم صندوقاً خاصاً برأس مال حقوق السحب الخاصة. وتساءلت إحدى المجموعات الإقليمية عن الجهة التي يمكن أن تتحمل تكاليف أدوات التحوط، لا سيما بالنسبة لاقتصادات الأسواق الجديدة حيث يمكن أن تكون هذه المخاطر واضحة. وأجاب عضو فريق النقاش بأن ثمة أمثلة أو مبادرات جيدة، من قبيل صندوق صرف

العملات، الذي تمكن من القيام بذلك بشكل مريح ومستدام. فمخاطر العملة يمكن السيطرة عليها وينبغي التعامل معها على غرار مخاطر الائتمان. وأعرب أحد المندوبين عن دعمه لخريطة طريق مجموعة العشرين نحو تحسين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وزيادة حجمها وفعاليتها، من أجل زيادة التمويل بالعملة المحلية.

37- وقال مشارك آخر في حلقة النقاش إن التدهور في وضع ديون البلدان الأفريقية يعزى إلى موجة الأموال الجديدة التي دخلت الأسواق الأفريقية في أعقاب إصدارات غانا واليابون لسندات يوروبوند. وقد رافقت التخلف اللاحق عن السداد في البلدان الأفريقية تخفيضات كبيرة في قيمة العملة، الأمر الذي أدى في الغالب إلى فرض مصاعب كبيرة على السكان المحليين، لا سيما في المناطق الحضرية، وأثار تساؤلات بشأن ما إذا كانت أسعار الصرف المعمومة خياراً مناسباً للبلدان الأفريقية الفقيرة. واعتبر أنه من المشكوك فيه أن تتمكن الحكومات الأفريقية من فرض تقشف مالي على مدى عقد من الزمن، لا سيما وأن المصارف المركزية تُجبر على استيعاب ديون حكومية كبيرة وعلى إبقاء معدلات الفائدة المحلية في مستويات مرتفعة. وقد تفضي هذه الحالة إلى موجة أخرى من التخلف عن سداد الديون. وتعتبر إصلاحات القطاع المالي الرامية إلى تعميق الأسواق المالية المحلية، مثل إصلاحات صندوق المعاشات التقاعدية في نيجيريا، إصلاحات مهمة ويجب أن يتبناها المزيد من البلدان الأفريقية. وعلى الجانب الإيجابي، فإن عمليات تصحيح أسعار الصرف التي تصاحب أي تخلف عن السداد يمكن أن تعمل على تعزيز النمو في المستقبل.

38- وأورد مشارك آخر في حلقة نقاش حججاً لا تؤيد دعم السندات الخضراء قائلاً إن التمويل المناخي يمكن توجيهه بشكل مثالي إلى مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق أصغر، بدلاً من مشاريع النفط والغاز الواسعة النطاق.

### الأدوات المحددة التي يمكن أن تعالج التكلفة المرتفعة لتمويل التنمية، في مجالات منها الأمن الغذائي والانتقال الطاقى والانتقال الرقمي

39- أدار المناقشة فريق من ثلاثة أعضاء. وتألف فريق المناقشة من كبير مستشاري الوزير بوزارة التعاونيات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في إندونيسيا؛ ومدير تمويل التنمية في شركة سيستمك؛ ومدير قسم القدرة على تحمل تغير المناخ وتمويل تدابير التصدي له والحد من خسائره وأضراره في المعهد الدولي للبيئة والتنمية. وسلط المشاركون في حلقة النقاش الضوء على الأدوات التي يمكن أن تسهم في خفض تكلفة تمويل التنمية، بما في ذلك في مجالات الأمن الغذائي والتحوّل الطاقى والتحول الرقمي. كما ناقشوا أدوات تمويل أخرى أكثر عمومية، مثل مبادلة الديون، والسندات الخضراء والاجتماعية والمستدامة والمرتبطة بالاستدامة، والتي يمكن استخدامها أي منها مكان الأخرى في المجالات ذات الأولوية.

40- واتفق المشاركون في حلقة النقاش على وجود فجوة كبيرة بين التمويل المناخي المتاح بأسعار معقولة وما هو مطلوب لتغطية الخسائر والأضرار المرتبطة بالمناخ في البلدان النامية، لا سيما مع اشتداد أزمة المناخ في السنوات الأخيرة، والتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون وقادر على التكيف مع المناخ الذي أصبح ملحاً.

41- وذهب أحد المشاركين في تقديره إلى أن البلدان النامية تحتاج إلى 3 تريليونات دولار لسد الفجوة التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، منها 1,8 تريليون دولار لتمويل إجراءات المناخ. ويؤدي القطاع الخاص وتعبئة الموارد المحلية أدواراً بالغة الأهمية في سد الفجوة وفي دعم التحول الطاقى، لأن الموارد المالية من القطاع العام والأسواق المالية الدولية غير كافية. ولذلك، فإن حصول البلدان النامية على تمويل ميسور التكلفة أمر بالغ الأهمية لتحقيق الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون. غير أن البلدان

النامية تواجه حواجز كبيرة في الحصول على تمويل ميسور التكلفة، لا سيما من حيث انخفاض التصنيفات الائتمانية وارتفاع أسعار الفائدة واشتداد مخاطر تقلبات العملة.

42- وسلط المشاركون في حلقة النقاش الضوء على أدوات التمويل المبتكرة، من قبيل التمويل المختلط والضمانات والتأمين وأدوات العملة المحلية ومقايضة الديون والسندات المرتبطة بالاستدامة. وأوصى أحد المشاركين في حلقة النقاش بأنه، إلى جانب أدوات التمويل المبتكرة، يلزم أيضاً إصلاح المؤسسات المالية الدولية وتحسين استخدام حقوق السحب الخاصة، سواء من خلال إصدار جديد لتوفير سيولة إضافية أو إعادة توجيهها من خلال المصارف الإنمائية الإقليمية المتعددة الأطراف، من قبيل بنك التنمية الأفريقي. ويمكن أن تساعد آليات التمويل المحلية والإقليمية والاستخدام الأفضل لتمويل مكافحة انبعاثات الكربون في التصدي لبعض هذه التحديات.

43- وقال مشارك آخر في حلقة النقاش إن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً إما أنها لا تتمتع بتصنيفات ائتمانية أو لديها تصنيفات ائتمانية ضعيفة، مما يجعلها إما غير قادرة على الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية وإما أنها تواجه تكاليف اقتراض أعلى عندما تتمكن من الوصول إليها. ومن شأن زيادة الشفافية وتحسين منهجية وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، بما في ذلك زيادة التركيز على عوائد الاستثمار، بدلاً من مخاطر الائتمان، أن يساعد في خفض تكاليف الاقتراض وتعزيز قدرة النظم المالية على تعبئة رأس المال من أجل تحقيق الأهداف المناخية والإنمائية على حد سواء.

44- وأشار أحد المشاركين في حلقة النقاش إلى أن عدم وجود وفورات الحجم وفرض شروط الضمانات الإضافية يحدان من إمكانية حصول المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على التمويل، لا سيما تلك التي تديرها النساء. وتكتسي أهمية بالغة البرامج المالية الخاصة والدعم المالي الخاص للنساء في هذه المشاريع. وعلى سبيل المثال، تمثل هذه المشاريع جزءاً كبيراً من هذا القطاع في إندونيسيا، لا سيما في مجالات مثل إعادة التدوير والمنتجات الخضراء، وتوفر فرصاً اقتصادية كبيرة ودخلاً كبيراً للأسر. وأعربت إحدى المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين عن تأييدهم لهذا الرأي.

45- وسلط مشارك آخر الضوء على أن البلدان النامية تتفق على الحماية الاجتماعية أقل بكثير مما تتفقه الاقتصادات المتقدمة. وغالباً ما يكون هذا الإنفاق غير كافٍ في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط. وغالباً ما يؤدي ارتفاع تكاليف خدمة الديون وتزايد الكوارث المناخية إلى تفاقم الحالة، مما يفرضي إلى تخفيضات في البرامج الاجتماعية وتقليص قدرة تلك البلدان على معالجة القدرة على التكيف مع المناخ وضمان الأمن الغذائي. ومن الأدوات التي يجري استكشافها لمساعدة البلدان النامية في مواجهة الصدمات آليات تمويل أخطار الكوارث، من قبيل الأدوات المرتبطة بالتأمين والاستثمارات المرتبطة بالاستدامة.

#### دور المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الإنمائية في ضمان تمويل التنمية للبلدان النامية بتكلفة ميسورة

46- تناول فريق مناقشة من أربعة أعضاء القضايا البالغة الأهمية والمحيطة بتمويل التنمية، مركزاً على دور المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وتألف الفريق من الرئيس المشارك من مبادرة حوار السياسات، بكلية الدراسات العليا لإدارة الأعمال، في جامعة كولومبيا (الولايات المتحدة)؛ ونائب الرئيس للشؤون المالية والمدير المالي لمجموعة بنك التنمية الأفريقي؛ والمدير المعاون لبرنامج الإصلاح المتعدد الأطراف، بمركز التعاون الدولي، في جامعة نيويورك؛ وكبير العلماء، بمركز التعاون الإنمائي، في المعهد الاتحادي السويسري للتكنولوجيا.

47- وناقش المشاركون في حلقة المناقشة التحديات النُظمية المتعلقة بتمويل التنمية وأهمية زيادة قدرة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على دعم البلدان النامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما استكشفوا أيضاً الأدوات المالية المبتكرة والتقدم المحرز في مراجعة إطار كفاية رأس المال للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، الذي وُضع بتكليف من مجموعة العشرين.

48- وسلط أحد المشاركين الضوء على أوجه التفاوت في النظام المالي العالمي الذي فشل في توفير تمويل مستقر ومنخفض التكلفة وطويل الأجل لأغراض التنمية. ومن أوجه التفاوت أن تدفقات رأس المال الخاص مسايرة للدورات الاقتصادية، إذ تقيّد الاقتصادات النامية خلال فترات ازدهار السيولة ولكنها تتراجع خلال السياسات النقدية الانكماشية للاقتصادات المتقدمة، مما يتسبب في انخفاض قيمة أسعار الصرف وفي إعادة هيكلة ديون قليلة للغاية وبشكل متأخر للغاية. وأبرز أن تدفقات رؤوس الأموال الرسمية لم تغلب على هذا التفاوت وأن بعض السياسات، مثل الرسوم الإضافية لصندوق النقد الدولي، يمكن أن تؤدي إلى تفاقم هذا التفاوت. ويدل على ذلك التحويل الصافي السلبي للديون الخارجية الطويلة الأجل إلى البلدان المنخفضة والبلدان المتوسطة الدخل في عام 2022. ورغم أن صافي تحويلات المؤسسات المالية الدولية والدائنين الثنائيين كانت إيجابية، إلا أنها لم تعوض عن صافي التحويلات السلبية لدائني القطاع الخاص. وأوصى بأن يكون تطوير أسواق الديون بالعملة المحلية في الاقتصادات النامية مصحوباً بأنظمة متعلقة بتدفقات رؤوس الأموال، ودعا إلى وضع مبادئ مختلفة في إعادة هيكلة الديون المحلية والأجنبية.

49- وشددت مشاركة أخرى في حلقة النقاش على تحديات التمويل البالغة الأهمية التي تواجهها البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، حيث يلزم توفير ما يقارب 1,3 تريليون دولار سنوياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشددت على الدور المحوري للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في توفير التمويل الميسور للقطاعات التي تغفلها المؤسسات المالية الخاصة، وأكدت على أهمية توسيع نطاق جهود المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لمواجهة التحديات الناشئة من خلال ثلاث قنوات رئيسية هي: تعبئة التمويل الميسور على نطاق واسع؛ ودعم بناء القدرات وتبادل المعارف وإجراء حوار سياساتي؛ واستقطاب استثمارات القطاع الخاص من خلال توفير أدوات الحد من المخاطر. ووجهت الانتباه إلى الابتكارات المالية التي تبنتها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف مؤخراً لزيادة قدرتها على الإقراض. وقد كانت مجموعة بنك التنمية الأفريقي رائدة في العديد من الابتكارات، بما في ذلك توقيع اتفاق نقل مخاطر الاستثمارات بشأن محافظتها السيادية مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى، وتطوير آلية مبتكرة لإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة عن طريق المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

50- وشددت مشاركة أخرى في حلقة النقاش على أن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بحاجة إلى توفير كل من التمويل الميسر وغير الميسر، والمصمم خصيصاً لمواجهة التحديات الفريدة التي تواجهها البلدان النامية وتمويلها الحيوي المعاكس للدورات الاقتصادية، كما اتضح ذلك خلال جائحة كوفيد-19. وأشارت إلى أنه على الرغم من أن مشهد ديون البلدان النامية قد أصبح أكثر تعقيداً فيما يتعلق بتشكيلة الدائنين، إلا أن حصة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لا تزال كبيرة. وأكدت أن تلك المصارف يمكنها إقراض البلدان النامية بأسعار فائدة أقل من أسعار فائدة دائني القطاع الخاص؛ وبالتالي، تساهم زيادة قدرتها على الإقراض في خفض تكلفة تمويل تلك البلدان. غير أنه ينبغي أن يتحقق ذلك دون المساس بتصنيفها الائتماني من الفئة (AAA). ولتعزيز قدرة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على توفير تمويل إنمائي ميسور التكلفة، دعت إلى ترشيح كفاءة رأس المال، وتوسيع نطاق التمويل الميسر، والنهوض بمشاركة القطاع الخاص من خلال تحسين إدارة المخاطر وكفاءة المعاملات، وتعزيز الإقراض بالعملة المحلية للحد من مخاطر تباين أسعار العملة. ودعت إلى مزيد من التعاون بين

المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف للحد من تكاليف المعاملات، وأكدت على أهمية ضخ رؤوس أموال المساهمين لتوسيع نطاق تأثير المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

51- وقدم المشاركون الأخير في النقاش لمحة عامة عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجعة إطار كفاية رأس المال للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والتي أسفرت عن قدرة إقراض إضافية قدرها حوالي نصف تريليون دولار لدى المصارف الإنمائية الرئيسية المتعددة الأطراف. وشدد على أهمية وضع معايير مستدامة في كفاية رأس المال، والتوفيق بين المنهجيات المتباينة لوكالات تقدير الجدارة الائتمانية وضمان حفاظ المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على تصنيفاتها الائتمانية من الفئة (AAA) تخفيضاً لتكاليف الاقتراض. وأكد أنه تم إحراز تقدم في المجالات الثلاثة العريضة للتوصيات. ويتعلق المجال الأول بكفاية رأس المال الأساسي، حيث تم تحرير المزيد من حيز الإقراض. ويتعلق المجال الثاني بالابتكارات المالية، مثل استخدام رأس المال المختلط، وهي ابتكارات ساعدت في إفراح المزيد من حيز الإقراض. ويتعلق المجال الثالث بالتعامل مع وكالات تقدير الجدارة الائتمانية. ودعا إلى زيادة رأس المال، وشدد على أهمية استمرار دعم مجموعة العشرين للتقدم الذي تحقق حتى الآن، والذي ينبغي أن يستمر لمواءمة قدرات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف مواءمة كاملة مع الاحتياجات التمويلية المتزايدة للاقتصادات النامية.

52- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، سأل أحد المشاركين فريق المناقشة عن أنواع الأصول التي تستثمر فيها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وأجاب أحد المشاركين في النقاش بأن مجموعة بنك التنمية الأفريقي استثمرت في حافظة متعددة العملات ذات تصنيف عالٍ من السندات السيادية والخاصة. وطلب أحد المندوبين المزيد من المعلومات عن التواصل بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية. وأشار أحد المشاركين في النقاش إلى أن منهجية التصنيف بالنسبة لتلك المصارف فريدة ومختلفة عن تلك المعتمدة للكيانات السيادية والكيانات الخاصة وأن التواصل يحدث مرة أو مرتين سنوياً. وشدد مشارك آخر في حلقة النقاش على أن مجموعة العشرين دفعت باتجاه المزيد من المشاركة والتعاون، وأن أحد التحديات التي تواجهها هي المنهجيات المختلفة التي تعتمدها الوكالات. وسأل مندوب آخر عن أهمية إصلاح الهيكل المالي الدولي بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل. وأكد المشاركون في حلقة النقاش على أن إصلاحات إطار كفاية رأس المال لمجموعة العشرين ركزت على القروض غير الميسرة التي تقدمها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتلك البلدان. وتساءلت إحدى المجموعات الإقليمية عن دور إصلاح حوكمة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في سد فجوة تمويل التنمية. وشدد أحد المشاركين على أن إصلاح حوكمة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ضروري لضمان توافق التمثيل وأوزان التصويت مع واقع الاقتصاد العالمي ومساهمات البلدان. وتساءل أحد المندوبين عن الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات المالية الدولية في تلبية احتياجات الانتعاش على المدى القصير، ودعم الاستقرار الاقتصادي وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار أحد المشاركين في حلقة النقاش إلى أن كبر الفئات المستهدفة في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف يضع على كاهل المديرين التنفيذيين أعباء عمل ثقيلة وأن هناك حاجة إلى مستشارين أكفاء ذوي معرفة مؤسسية لدعم عملية صنع القرار. وسلط مشارك آخر الضوء على أن التبدل المتكرر لأعضاء مجلس الإدارة والمستشارين يؤدي إلى فجوات معرفية في القضايا المعقدة وأن التغييرات في المساهمة والتمثيل في مجلس الإدارة بطيئة ومثيرة للجدل. كما شدد على أن تعزز الإصلاحات نظام المصرف الإنمائي المتعدد الأطراف دون تقويض فوائده التي تثبتت نجاعتها كأداة إنمائية قوية.

### العناصر التي تؤثر على التصنيفات الائتمانية السيادية ودورها في تمويل التنمية

53- أدار النقاش الممثل الدائم لبنغلاديش لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، وأدار المناقشة فريق من أربعة أعضاء يتألف من مساعد المدير بالنيابة لشؤون الديون الخارجية من وزارة المالية والتخطيط الوطني في زامبيا؛ وكبير الزملاء في المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي بجامعة الأمم المتحدة؛ ونائب الرئيس الأول لمجموعة المخاطر السيادية في دائرة المستثمرين بوكالة موديز؛ ومدير الحوافز، بشركة أرتيزان بارتررز.

54- وأشار أحد المشاركين في النقاش إلى أن ما يزيد على 150 بلداً حصلت على تصنيف ائتماني من إحدى وكالات تقدير الجدارة الائتمانية الثلاث الكبرى، وهو ما يرسل إشارات قوية إلى الأسواق المالية العالمية. ونظراً لأن دائني القطاع الخاص أصبحوا أكبر مصدر لتمويل البلدان النامية، فإن دورهم سيصبح بالنسبة للبلدان النامية أكثر أهمية من أي وقت مضى، حيث تؤثر التصنيفات بشكل كبير على المبلغ الذي يرغب الدائنون في إقراضه وعلى سعر إقراضهم.

55- وقال مدير المناقشة إن النقاش بشأن دور وكالات تقدير الجدارة الائتمانية بلغ الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، حيث تواجه هذه البلدان كوارث طبيعية، وتدفعات سريعة وواسعة النطاق لرؤوس الأموال إلى الخارج، وزيادة في الطلب على الاستثمار في مجال المناخ، وتحديات مالية، واحتمال فقدان إمكانية الوصول إلى الأسواق أو التعرض لصدمات أخرى تجعلها تعتمد على رأس المال الخارجي، وبالتالي تتأثر بالتقديرات التي تقوم بها وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، لا سيما في وقت يشهد ارتفاعاً نسبياً في أسعار الفائدة. وقد أشار بعض المشاركين في حلقة النقاش إلى أن العلاقة بين وكالات تقدير الجدارة الائتمانية والمستثمرين وحكومات البلدان النامية هي مع ذلك دقيقة ومعقدة. وأشار مشارك آخر إلى أن الحكومات يمكن أن تؤثر على وكالات تقدير الجدارة الائتمانية وعلى آرائها؛ كما أن بعض المستثمرين يعطون لأبحاثهم الخاصة وزناً أكبر من آراء وكالات تقدير الجدارة الائتمانية. وأقر أحد المشاركين في النقاش بأن وكالات تقدير الجدارة الائتمانية يلزم أن تكون أكثر شفافية ومرونة. وأشار مشارك آخر إلى أنه لا يوجد في الوقت الحالي إطار تنظيمي عالمي قوي وشفاف يهدف إلى ضمان أن تكون العلاقة بين الجهات السيادية ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية علاقة فعالة وعادلة.

56- وناقشت مشاركة أخرى في المناقشة تجربة زامبيا، في جملة بلدان أخرى، ومسار تصنيفها الائتماني بعد تخلف البلد عن سداد ديونه الرسمية في عام 2020 ونجاحه في عام 2021 في تقديم طلب إعادة هيكلة الديون بموجب الإطار المشترك لمجموعة العشرين لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين. وأشارت إلى أن زامبيا وضعت إصلاحات مهمة لتوظيف أركان الاقتصاد، بما في ذلك العمليات الرسمية لتخطيط الاستثمار العام لضمان الاستخدام الفعال للديون؛ ومراجعة تشريعات إدارة الديون؛ وبذل الجهود لزيادة تعبئة الإيرادات والتسويات المالية. ولم تسفر الإصلاحات حتى الآن عن أي ترقيات في التصنيف الائتماني. وأشار أحد المندوبين إلى تجربة مماثلة لبلده، حيث لم تنعكس الإصلاحات الحكومية على مراجعات التصنيف.

57- وقال أحد المشاركين في حلقة النقاش إن تنظيم وكالات تقدير الجدارة الائتمانية تنظيمياً فعالاً صعب بالنسبة لمعظم البلدان، ولم تقم بإصلاحات مؤثرة سوى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وتضمنت تلك الإصلاحات قواعد بشأن الشفافية وتضارب المصالح والمسؤولية والمنافسة. وقالت إحدى المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين إن التحسينات يمكن أن تشمل إيراد معلومات أكثر شفافية عن كيفية قيام وكالات تقدير الجدارة الائتمانية بوضع تصنيفاتها. وأشار عضو آخر في فريق المناقشة وأحد المشاركين إلى أن وكالات تقدير الجدارة الائتمانية تستخدم مزيجاً من

العناصر الكمية والنوعية، بما في ذلك التقدير والرأي الشخصي إلى جانب المقاييس التجريبية. وأشار عضو فريق المناقشة إلى أهمية الأحكام التي تصدرها لجنة خبراء موديز، لأن السياقات القطرية والتعاريف والمعايير المحاسبية يمكن أن تختلف اختلافاً كبيراً. وقال عضو آخر في فريق المناقشة وأحد المشاركين إن وكالتي موديز وستاندرد آند بورز لا ترغبان في أن تكونا "صندوقاً أسود" وأنهما منفعتان على التوصيات بشأن كيفية الوصول إلى هذا الهدف. وشددوا على أن الوكالات قدمت تصنيفات للجدارة الائتمانية وليس تصنيفات بشأن المناخ أو الاستدامة.

58- وقال أحد المشاركين في حلقة النقاش إن السعي للحصول على تصنيفات أفضل يمكن أن يشجع الجهات السيادية على وضع سياسات أفضل. ووصف مشارك في حلقة النقاش حالات تحسنت فيها التصنيفات الائتمانية بارتفاع مستويات الدين إذ اعتبر الدين مستغلاً استغلالاً جيداً. ويمكن أن تخفض تكاليف الاقتراض على الرغم من تخفيض التصنيف الائتماني، حيث تتحسن فروق الأسعار في السوق لأن المستثمرين يكافؤون ما يعتبرونه إصلاحات ذات مصداقية تقوم بها الحكومة. وقال أحد المندوبين إن تكاليف الديون ينبغي أن تكون أقل عندما تكون الديون المتكبدة من أجل الإنفاق الاجتماعي أو الاقتصادي المفيد. وأشارت إحدى المشاركات في حلقة المناقشة إلى أنه في بعض الحالات، يتوقع السوق تخفيض التصنيف، عندما تتسع فروق أسعار الفائدة قبل تغيير التصنيفات. وكون المستثمرين يمكن أن يكون لهم رأي مستقل عن رأي المستثمرين يبين السبب الذي يجعل البلدان ذات التصنيفات الائتمانية المتشابهة يحتمل أن تواجه تكاليف مختلفة في أسواق رأس المال العالمية. وقالت إن أساسيات الاقتصاد الكلي، وفرضيات النمو، وتشكيلة الدين (الميسر، وأجل الاستحقاق، والعملية وما إلى ذلك)، والأرصدة الخارجية والمرونة المالية تؤثر على تكلفة رأس المال، بغض النظر عن تصنيف وكالات تقدير الجدارة الائتمانية. وذكر أحد المندوبين أنه، في الوقت نفسه، يمكن أن تتأثر البلدان بعناصر خارجية لا تستطيع التحكم فيها أو السيطرة عليها، وهو ما يحتاج إلى معالجة أفضل من خلال الهيكل المالي الدولي.

59- وأشار أحد أعضاء حلقة النقاش إلى أن رداءة البيانات، من قبيل نقص المعلومات عن الإيرادات العامة على المستوى الوطني والبلدي، من الأسباب التي تقضي إلى انخفاض التصنيفات؛ ومع تحسن توفير البيانات، يمكن أن ترتفع التصنيفات. وقالت إحدى المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين إن مواءمة النهج يمكن أن تساعد في سد الفجوة الحالية التي يتم من خلالها تجاهل الخصائص الفريدة للبلدان. وقالت مجموعة إقليمية أخرى إن من الخطوات الملموسة القيام بمراجعة دورية للبيانات، والتواصل مع المستثمرين وكبار المسؤولين الحكوميين من وزارات المالية وغيرها، وإتاحة وصلة أو قناة للتعليقات بين الحكومات ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية، بينما أضاف أحد المندوبين تعميم المعلومات التي يجمعها المستثمرون الذين يجرون بحثاً مستقلة. وقال مشارك آخر في حلقة النقاش إن ذلك يمكن أن يشمل وحدات علاقات المستثمرين، ووكالة الاستثمار العام التي تنظر في جميع المشاريع ومصادر الدين والتي لها خطة استثمار عام. وأشار أحد المشاركين إلى أن معظم المعلومات التي تستخدمها وكالات تقدير الجدارة الائتمانية متاحة بالفعل للجمهور وليست مخصصة. وقال مندوب آخر إن طلبات الحصول على مزيد من المعلومات يمكن أن تستمر حتى بعد تقديم المزيد من المعلومات. وقال مندوب آخر إن إحدى المناقشات المهمة تشمل كيفية تأثير الإفصاح عن المخاطر المناخية على التصنيفات الائتمانية. وأشار أحد المشاركين في حلقة النقاش إلى الانفصال بين الأفق الزمني لوكالات تقدير الجدارة الائتمانية (عادةً ما يكون من سنة إلى ثلاث سنوات) وبين ما يزيد على 15 عاماً كفترة لازمة لسياسات المناخ والقدرة على التكيف حتى تصبح سياسات سارية المفعول.



## ثالثاً - المسائل التنظيمية

### ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

60- انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، في جلسته العامة الافتتاحية، المعقودة في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، السيدة جوليا إيمين - شاندرورو (ناميبيا) رئيسة له، والسيد أويكي اتسويوكي (اليابان) نائباً للرئيس - مقررًا.

### باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

61- أقر فريق الخبراء الحكومي الدولي أيضاً، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، جدول الأعمال المؤقت، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/EFD/8/1. وبالتالي، كان جدول الأعمال كما يلي:

- 1- انتخاب أعضاء المكتب
- 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- 3- تمويل التنمية: معالجة تكلفة تمويل التنمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
- 4- جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية
- 5- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن أعمال دورته الثامنة

### جيم - اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن أعمال دورته الثامنة

(البند 5 من جدول الأعمال)

62- أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، بأن يعدّ نائب الرئيس - المقرر، تحت إشراف الرئيسة، الصيغة النهائية للتقرير المتعلق بدورته الثامنة بعد اختتام الدورة.

## المرفق

## الحضور\*

-1 حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في المؤتمر:

سلوفاكيا	الاتحاد الروسي
السودان	إثيوبيا
سيشيل	الأرجنتين
العراق	إسبانيا
غابون	إسواتيني
غامبيا	ألبانيا
غواتيمالا	الإمارات العربية المتحدة
فرنسا	إندونيسيا
الفلبين	أنغولا
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	إيران (جمهورية - الإسلامية)
فييت نام	باكستان
كابو فيردي	البرازيل
الكرسي الرسولي	بربادوس
كمبوديا	البرتغال
كوت ديفوار	بلجيكا
الكونغو	بنغلاديش
كينيا	بنما
لبنان	بوتان
لكسمبرغ	بوتسوانا
ليبيا	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
ماليزيا	بيرو
مصر	تايلند
المغرب	تركيا
المكسيك	ترينيداد وتوباغو
ملديف	توغو
مورامبيق	تونس
ناميبيا	جامايكا
النيجر	جزر البهاما
هايتي	الجمهورية العربية السورية
هندوراس	جمهورية الكونغو الديمقراطية
هنغاريا	جيبوتي
الولايات المتحدة الأمريكية	دولة فلسطين
اليابان	زامبيا
اليمن	زمبابوي
اليونان	سري لانكا

\* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/EFD/8/INF.1.

- 2 وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:  
بنك التنمية الأفريقي  
الاتحاد الأفريقي  
الصندوق المشترك للسلع الأساسية  
الاتحاد الأوروبي  
جامعة الدول العربية
- 3 وكانت الأجهزة والهيئات والبرامج التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:  
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية  
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ  
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا  
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان  
برنامج الأمم المتحدة للبيئة  
جامعة الأمم المتحدة
- 4 وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:  
البنك الدولي للإنشاء والتعمير  
الاتحاد الدولي للاتصالات  
مجموعة البنك الدولي
- 5 وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:  
الفئة العامة  
مؤتمر التجار العالمي  
جمعية التنمية الدولية
-